استئناف محاكمة صحيفة جمهورييت التركية المعارضة لأردوغان

استؤنفت أمس في اسطنبول محاكمة عدد من العاملين في صحيفة «جمهورييت» التركية المعارضة بشدة للرئيس رجب طيب اردوغان بتهمة القيام «بنشاطات ارهابية»، في قضية تعزز القلق على حرية الصحافة في هذا البلد.

ويحاكم في المجموع 17 صحافيا ومسؤولا ومتعاونا يعملون او عملوا سابقا مع الصحيفة المعروفة بانتقادها الشديد لنظام اردوغان.

ويرى المدافعون عن حقوق الانسان ان هذه القضية تشكل رمزا لتراجع الحريات في تركيا منذ محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 يوليو 2016 وتلتها حملة تطهير واسعة طالت كل الاوساط المنتقدة لنظام اردوغان من النواب المؤيدين للاكراد الى وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية.

و"جمهورييت" التي تأسست عام 1924 من اقدم الصحف التركية وكانت سباقة الى نشر عدد من الاخبار التي اثارت استياء اردوغان. وهي تعتبر الاتهامات "مزاعم" وترى ان هذه المحاكمة ترمي الى القضاء على احدى آخر وسائل الاعلام المستقلة في البلاد.

وكانت محكمة اسطنبول قررت في ختام اول اسبوع من المحاكمة في نهاية يوليو، الافراج عن سبعة من المتعاونين مع الصحيفة اوقفوا في نهاية اكتوبر، بينهم رسام الكاريكاتور موسى كارت. لكن عددا كبيرا من اعمدة الصحيفة ما زالوا قيد التوقيف الاحترازي، مثل مديرها اكين اتالاي ورئيس التحرير مراد صابونجو واحد ابرز صحافيي "جمهورييت" قدري غورسيل وكذلك احمد شيك احد اشهر صحافيي التحقيقات في البلاد.

وتحت عنوان "نريد العدالة"، نشرت "جمهورييت" على صدر صفحتها الاولى الاثنين صورا للموقوفين الاربعة وكذلك امري ايبر الذي يعمل محاسبا في الصحيفة ويحاكم ايضا.

وتعقد الجلسة في سيليفري في محكمة مجاورة للسجن حيث يعتقل الصحافيون ويخضع لاجراءات امنية مشددة. ويمكن ان يحكم على كل من هؤلاء بالسجن لمدة قد تصل الى 43 عاما.

من أجل طرد تنظيم «داعش» من الاحياء الشرقية
تعزيزات عسكرية إلى دير الزور

قوات النظام السوري تصل مدينة دير الزور

استقدمت قوات النظام تعزيزات عسكرية الى مدينة دير الزور في شرق سوريا، تمهيداً لبدء هجوم جديد يهدف الى طرد تنظيم الدولة الاسلامية من الاحياء الشرقية التي يسيطر عليها منذ ثلاث سنوات.

وتشكل محافظة دير الزور في الوقت الراهن مسرحا لعمليتين عسكريتين، الاولى تقودها قوات النظام السوري بدعم روسي، والثانية أطلقتها قوات سوريا الديموقراطية المؤلفة من فصائل كردية وعربية بدعم اميركي السبت لطرد الجهاديين من شرق المحافظة.

وافاد مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبد الرحمن وكالة فرانس برس الاثنين عن وصول "تعزيزات عسكرية كبيرة تتضمن عتادا وآليات وعناصر الى مدينة دير الزور، تمهيداً لبدء قوات النظام هجوما يهدف الى طرد تنظيم داعش من الاحياء الشرقية في المدينة».

ويأتي الاستعداد لاطلاق الهجوم الاخير بعد أقل من اسبوع على تقدم كبير لقوات النظام في محيط المدينة تمكنت خلاله من كسر حصار فرضه التنظيم على الاحياء الغربية ومطار دير الزور العسكري منذ مطلع العام 2015.

وحقق الجيش السوري أمس الأول المزيد من التقدم بسيطرته على جبل ثردة المطل على المطار ومحيطه وجبل آخر يطل مباشرة على مدينة دير الزور.

وبالنتيجة، باتت الاحياء الواقعة تحت سيطرة الجهاديين في المدينة، وفق عبد الرحمن، "هدفا سهلا لمدفعية قوات النظام". ومن شأن هذه السيطرة ان تسهل تقدم الجيش على حساب الجهاديين جنوب دير الزور لضمان امن المطار.

وبعد تقدمها الاخير في جنوب المدينة، باتت قوات النظام، وفق المرصد السوري، تسيطر على خمسين في المئة من مساحة المدينة بعدما كان التنظيم منذ صيف العام 2014 يسيطر على ستين في المئة منها وعلى اجزاء واسعة من المحافظة الغنية بحقول النفط والحدودية مع العراق.

وتستهدف طائرات حربية سورية وروسية، بحسب المرصد، الاثنين "بشكل كثيف مواقع تنظيم الدولة الاسلامية في المدينة ومحيطها واريافها».

ووثق المرصد السوري أمس الأول مقتل 34 مدنيا، بينهم تسعة اطفال، في قصف روسي استهدف عبارات كانت تقلهم من بلدة قريبة من دير الزور الى الضفاف الشرقية لنهر الفرات هربا من القصف واقتراب المعارك.

ويقسم نهر الفرات المحافظة إلى قسمين شرقي وغربي، وتقع مدينة دير الزور على الضفاف الغربية.

وفي هجوم منفصل في محافظة دير الزور، أصبحت قوات سوريا الديموقراطية الاثنين على بعد "ستة كيلومترات من الضفة الشرقية لنهر الفرات مقابل مدينة دير الزور"، وفق المرصد.

وأعاد عبد الرحمن التقدم السريع ضد الجهاديين لكون "ريف دير الزور الشرقي منطقة صحراوية غير مكتظة».

وبعد يومين من اطلاق قوات سوريا الديموقراطية هجومها في دير الزور تحت مسمى «عاصفة الجزيرة»، أعلنت مجموعة من شيوخ ووجهاء عشائر دير الزور في بيان الاثنين «تأسيس لجنة تحضيرية تناقش أسس ومنطلقات تأسيس مجلس دير الزور المدني اسوة بالمجالس المدنية لمختلف المدن التي تحررت من قبضة الإرهاب».

وجاء في البيان الموقع باسم "اللجنة التحضيرية لمجلس دير الزور المدني" ان اللجنة مكلفة بمواصلة المشاورات "للوصول إلى صيغة نهائية يتمخض عنها بناء مجلس مدني لدير الزور يكون معنيا بإدارة المدينة فور تحريرها».

وأكدت اللجنة دعمها لحملة قوات سوريا الديموقراطية في محافظة دير الزور ضد الجهاديين.

وسبق لقوات سوريا الديموقراطية ان دعمت تشكيل مجالس مدنية مماثلة لادارة شؤون المدن التي طردت تنظيم الدولة الاسلامية منها او تلك التي تخوض فيها معارك مستمرة على غرار مدينة الرقة، معقل الجهاديين في سوريا.

ومن غير الواضح اذا كان مجلس دير الزور المدني بعد تشكيله، سيعمل على التنسيق مع القوات السورية التي تسعى لاستعادة كامل المدينة من التنظيم المتطرف.

وكان رئيس مجلس دير الزور العسكري المنضوي في قوات سوريا الديموقراطية، قال الأحد إن الخطوة الأولى من الحملة هي "تحرير شرق نهر الفرات"، من دون تحديد اذا كانت الخطوات المقبلة تتضمن مدينة دير الزور.

واكد عدم وجود أي تنسيق مع الجيش السوري وروسيا. كما شدد التحالف الدولي على أهمية خط فض الاشتباك بينه وبين الروس في المعارك الجارية ضد الجهاديين في شرق سوريا.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبب منذ اندلاعه منتصف مارس 2011 بمقتل اكثر من 330 الف شخص وبدمار هائل في البنى التحتية ونزوح وتشريد اكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

بعد كسر حصار دير الزور
موسكو تطالب بزيادة المساعدات «الأممية» إلى السوريين

حثت روسيا أمس مبعوث الامم المتحدة الخاص الى سوريا ستافان دي ميستورا على زيادة المساعدات الانسانية لهذا البلد بشكل «ملح» والمساهمة في اعادة اعماره.

وشدد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في رسالة موجهة الى دي ميستورا، على "الحاجة الى مساعدات انسانية اضافية من قبل الاسرة الدولية لمساعدة السكان"، بحسب ما أعلنت الوزارة في بيان.

وتابع البيان ان شويغو "يحث ستافان دي ميستورا على زيادة حجم المساعدات الانسانية والمساهمة بشكل فعال في اعادة اعمار المنازل والمدارس والمستشفيات المدمرة عبر المنظمات الانسانية والامم المتحدة».

ويأتي النداء بعد أيام على تمكن الجيش السوري بدعم من القوات الروسية من كسر الحصار الذي فرضه تنظيم الدولة الاسلامية على مدينة دير الزور ومطارها. وتابعت الوزارة الروسية "لقد تم ايجاد الظروف من اجل العودة الى العيش بسلام».

الا ان الوزارة أشارت الى وضع لا يزال "معقدا" في مخيمات اللاجئين في بلدتي التنف والعقيربات في محافظة حماة، مضيفا ان السوريين بحاجة الى اكثر من الف طن من الاغذية واكثر من 80 طنا من المعدات الطبية.

وتابع شويغو بحسب البيان ان "سوريا بحاجة لتعزيز جهود الاسرة الدولية حتى يتمكن مئات الاف اللاجئين من العودة الى منازلهم بأسرع وقت ممكن».

وفي بيان منفصل، أعلن الجيش الروسي الاثنين ارسال نحو اربعين خبيرا في نزع الالغام الى دير الزور ومعهم كلاب مدربة. وسيتم نشر ما مجمله 175 خبير الغام في سوريا.

وتؤمن الطائرات الحربية الروسية منذ اسابيع غطاء جويا لعملية عسكرية مستمرة للجيش السوري جنوب مدينة دير الزور وغربها تمكن خلالها من كسر حصار الجهاديين للمدينة تمهيدا لبدء هجوم لطرد تنظيم الدولة الاسلامية من الاحياء التي لا يزال يسيطر عليها.

عبوة ناسفة استهدفت قافلة أمنية بمدينة العريش
18 قتيلا من الشرطة المصرية في سيناء

قالت وسائل إعلامية مصرية أن عدد القتلى من قوات الشرطة ارتفع إلى 18 فيما أصيب ثلاثة أخرون أمس جراء انفجار عبوة ناسفة في قافلة أمنية بمدينة العريش كبرى مدن محافظة شمال سيناء التي ينشط بها متطرفون موالون لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش». وكانت قد أكدت، وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية إن أربعة من رجال الشرطة قتلوا وأصيب ثلاثة آخرون أمس الاثنين جراء انفجار عبوة ناسفة في قافلة أمنية بالعريش كبرى مدن محافظة شمال سيناء التي ينشط بها متشددون موالون لتنظيم الدولة الإسلامية.

وأضافت الوكالة نقلا عن مصدر بوزارة الداخلية وصفته بأنه رفيع المستوى أن قوات الأمن تتبادل إطلاق النار مع "عناصر إرهابية" بموقع الانفجار وقتلت عددا منهم.

ولم تذكر مزيدا من التفاصيل.

وقتل متشددون ينشطون في محافظة شمال سيناء المئات من رجال الجيش والشرطة في هجمات بالمحافظة ومناطق أخرى منذ إعلان الجيش عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين عام 2013 إثر احتجاجات حاشدة على حكمه.

وبايع هؤلاء المتشددون تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014 وغيروا اسم جماعتهم إلى ولاية سيناء بدلا من أنصار بيت المقدس.

ويوم الأحد قالت وزارة الداخلية إن قوات الأمن قتلت عشرة أشخاص يُشتبه أنهم متشددون في تبادل لإطلاق النار أثناء مداهمة شقتين بمنطقة شعبية في محافظة الجيزة على الضفة الغربية للنيل بالقاهرة.

وأضافت أن القتلى "مجموعة من العناصر التكفيرية الهاربة من شمال سيناء".

وتنشط في مصر جماعات متشددة أصغر مثل حركة حسم التي استهدفت رجال أمن وقضاة بنطاق محافظات القاهرة الكبرى وهي القاهرة والجيزة والقليوبية منذ العام الماضي. وتقول السلطات المصرية إن حسم وغيرها من الجماعات المشابهة هي الذراع المسلحة لجماعة الإخوان المسلمين. لكن الجماعة تنفي أي صلة لها بأعمال العنف.

وسط توقعات بحصوله على ثقة البرلمان
التعديل الحكومي في تونس عزز سلطات الرئيس السبسي

عزز الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي هيمنته على الحكومة في آخر تعديل أجراه رئيس الوزراء يوسف الشاهد الذي يتوقع أن يحصل على ثقة البرلمان أمس مع اقتراب استحقاقات انتخابية.

ويرتقب ان يحصل الشاهد المنبثق من حزب نداء تونس الذي أسسه السبسي في سنة 2012، بسهولة على تأييد غالبية النواب إذ أن حزبه وإسلاميي حزب النهضة يمثلون الغالبية في البرلمان وهم متحالفون داخل الحكومة. وكرر الشاهد الاثنين أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان) الحديث عن "حكومة حرب" قال إنها "ستواصل خوض المعارك نفسها: الحرب على الارهاب، الحرب على الفساد، الحرب من اجل التنمية ضد البطالة والتفاوت الجهوي». وأضاف أن تعيين وزيرين جديدين للداخلية والدفاع هما لطفي براهم وعبد الكريم الزبيدي "يعزز قدرات بلادنا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب».

وقال إن "العديد من المؤشرات الاقتصادية تحسنت" متحدثا عن زيادة الاستثمارات الخارجية بنسبة 7% خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2017 وعن ارتفاع انتاج الفوسفات بنسبة 34% وانتعاش القطاع السياحي.

لكنه شدد على أنه "تحسن نسبي جزئي ولا يفترض بنا أن نكتفي به. الطريق مازال طويلا». وتحدث الشاهد وهو أصغر رئيس حكومة في تاريخ تونس الحديث عن حكومة تحترم "الوحدة الوطنية" الضرورية من أجل البدء بإصلاحات وتعديلات كبيرة.

امساك بالخيوط

لكن بعض المراقبين يرون أن التعديل الواسع الذي أعلن في 6 سبتمبر وإن لم يمس التوازنات السياسية بين نداء تونس والنهضة بشكل خاص، فإنه يعزز السلطات التنفيذية لرئيس تونس قبل أشهر من أول انتخابات بلدية بعد ثورة الربيع العربي وقبل سنتين من الانتخابات النيابية والرئاسية.

ويضم الفريق الحكومي الجديد شخصيات تحظى بثقة الرئيس وهي تعزز حضور نداء تونس الذي أوصل الباجي قايد السبسي إلى الرئاسة في 2014. ومن هذه الشخصيات، محمد رضا شلغوم الذي عين وزيرا للمالية وهو منصب تولاه في أثناء حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

وبالإضافة إلى توليه منصب مدير مكتب الشاهد كان شلغوم المستشار الاقتصادي السابق للرئيس. وبالمثل كان وزير الصحة الجديد سليم شاكر مستشارا للسبسي. أما وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي فعمل مستشارا للسبسي عندما كان الاخير رئيسا للحكومة في سنة 2011.

تعقيبا على التعديل، كتبت صحيفة "لو كوتيديان" الفرنسية أن السبسي البالغ من العمر 90 عاما "يعين رجاله"، وأضافت إن الرئيس هو الذي "يمسك بخيوط" اللعبة السياسية. وقال المعارض جيلاني الهمامي النائب عن الجبهة الشعبية (يسارية) إن السبسي "أصبح يتحكم في الحكومة وفي سير عمل الحكومة ووضع على رأس بعض الوزارات نوعا من الأتباع له». وردا على سؤال لفرانس برس، قال المحلل المستقل سليم خراط إن السبسي "كان يمسك بزمام الأمور في الأساس قبل التعديل الفرق الوحيد أن الأمر علني هذه المرة وبالكاد تتكتم الرئاسة على الأمر».

وإلى اليوم، لم يعلن الرئيس نواياه بعد نهاية ولايته في 2019. ويبدي عدد من معارضيه قلقا من طموحات ابنه حافظ قايد السبسي الزعيم القوي في نداء تونس. وفي بلد عانى لعقود من حكم استبدادي انتقدت أحزاب وشخصيات عدة تعيين شخصيات حكمت في ظل بن علي.

معالجة النواقص

في اليوم الذي أعلن فيه عن التعديل، أجرى السبسي حديثا مع صحيفتين تونسيتين داعيا إلى مراجعة النظام السياسي ما بعد الثورة والذي قال إنه «يشل عمل الحكومة». وقال السبسي "حان الوقت لتقييم النظام الدستوري المعمول به بهدف سد النواقص وتجاوز العقبات التي يتضمنها الدستور" الذي أقر في مطلع 2014 وعد حينها نجاحا للانتقال الديموقراطي.

ويعزز الدستور صلاحيات رئيس الحكومة ويبتعد عن النظام الرئاسي الذي ساد في تونس منذ الاستقلال في سنة 1956.

وفي الوقت نفسه، ومع الاستعداد للانتخابات سيكون على حكومة الشاهد الجديدة أن تثبت قدرتها على توفير الاستقرار والأمل بدلا من انعدام الاستقرار وخيبات الأمل السائدة منذ ثورة 2011.

غير أن سابع رئيس حكومة بعد الثورة عالق، وفق سليم خراط، "بين فكي الأحزاب التي تواصل التضييق عليه" مع اقتراب الانتخابات. وتنظيم الانتخابات البلدية في ديسمبر.

البرلمان التونسي قد يمنح الرئيس السبسي ثقته